

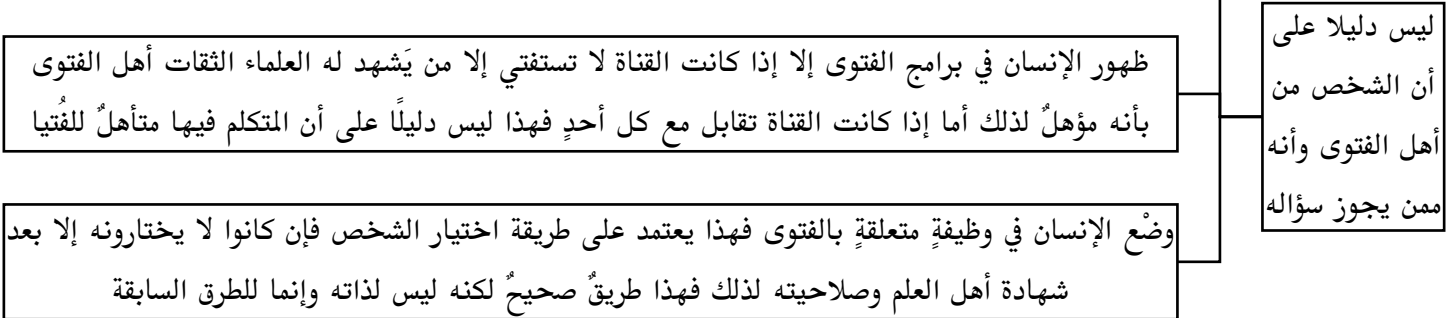
الإيمان والفن

الدرس الخامس

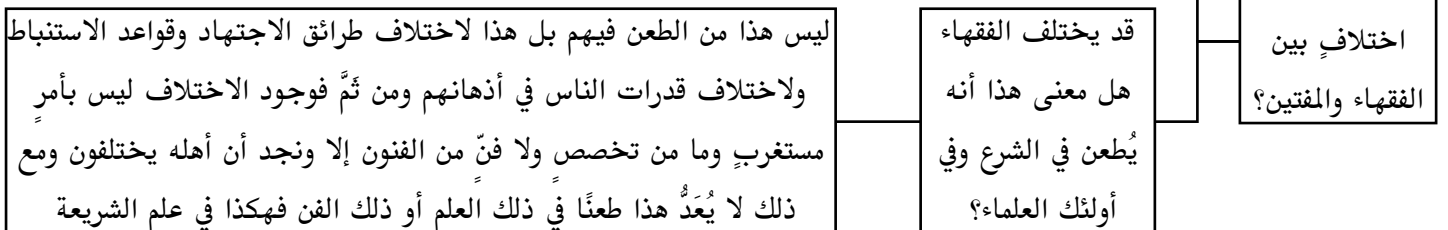
كيف يعرف العاميُّ المؤهل للفتوى؟ — يسأل أهل الذكر لقوله: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]



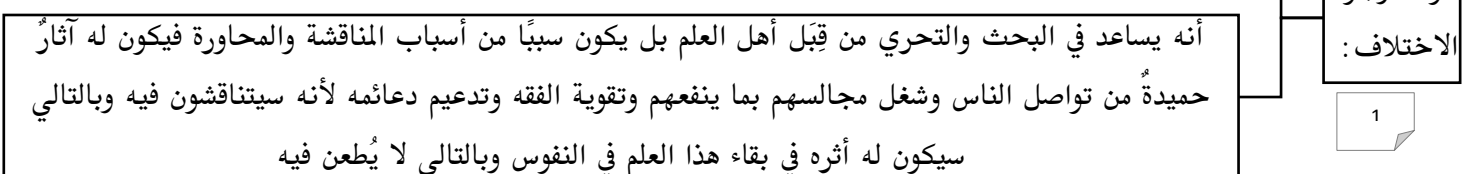
السمت الحسن وادعاء الإنسان بأنه من أهل الفتوى وتصديه للمسائل

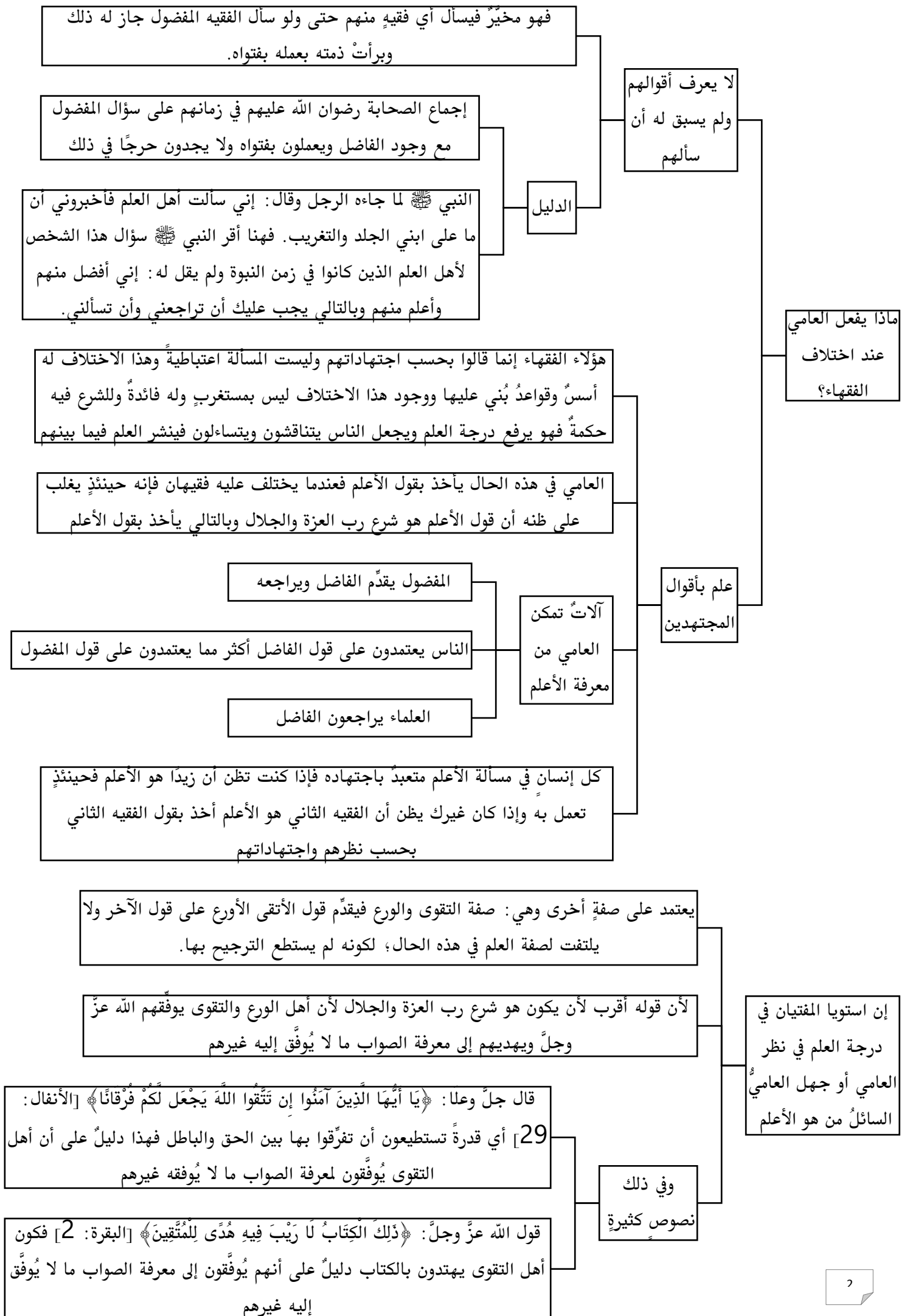


يوجد وإن كان هذا بالنسبة للمسائل الواقعة كثيراً، يُعدُّ قليلاً، وذلك أن أكثر المسائل الشرعية فيها اتفاقٌ بين أهل العلم على حكمها



طمأنينة المستفتي أن المفتين يجتهدون ويبحثون ويضعون الأوقات الكثيرة من أجل تعرّف الحكم الشرعي ومن ثمّ تطمئن نفسه إلى فتاواهم





إن استوبا المفتيان في درجة العلم في نظر العامي أو جهل العامي السائل من هو الأعلم

وفي ذلك نصوص كثيرة

قول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: 2]
والآية الأخرى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ [الطلاق: 4]

قال طائفة: يسأل عالمًا ثالثًا فيعمل بقول الأكثر لأن قول الأكثر مظنة لأن يكون هو الحق والصواب هل العمل بقول المفتي الأول؟ أو بقول المفتي الثالث؟ هذه من مواطن الخلاف يترتب عليه ما لو حصل خطأ في الفتوى ووجب فيها ضمان هل يكون على المفتي الأول أو على الثالث؟

وقال آخرون: بأنه يعمل بالقول الأثقل

في مرات كثيرة ينخدع الإنسان بالمسائل ويظن أن الأسهل في قول ويكون الأمر بضده وأن التشديد في قول ويكون التسهيل فيه ويمثلون له بمسائل متعددة

وقال آخرون: بالقول الأخف

إن تساوى المفتيان في العلم والورع

قال طائفة: يجب على المرأة أن تحج ولو لم يكن معها محرّم

وقال آخرون: لا يجوز للمرأة أن تخرج من بيت الزوجية في مدة الإحدا لا في حج ولا في غيره

مثال ذلك: في مسألة وجود المحرم بالنسبة للمرأة الحاجة

إذا اختلف العلماء هل له أن يأخذ بقول الأسهل؟

الأسهل القول الثاني لأن هذه المرأة التي لا تجد محرّمًا على القول بأنه لا يجوز لها الحج يكتب لها أجر الحج كاملاً وهي في بيتها ثم ليس عليها مشقة ولا تدفع شيئاً من التكاليف وبالتالي لو ماتت لم يجب إخراج من يحج عنها من تركتها وإن قلنا بأن سفر المرأة بدون محرّم جائز نقول: يجب عليها أن تحج ويجب عليها أن تدفع النفقات ولا تبرأ ذمتها إذا لم تحج ولو ماتت أخرج من تركتها من يحج عنها فالقول بعدم سفر المرأة بدون محرّم هو الأسهل

وهكذا في مسائل كثيرة فالعبرة بما في النصوص لا بما نراه في مخيلاتنا وأذهاننا والصورة النادرة لا حكم لها.

بحيث يكون هناك اجتهاد من شخصين فيصلون إلى النتيجة وهذا يُسمى مُركَّبًا أو مُكَمَّلًا لبعضه مثال ذلك: أنت لا تعرف صحة الأحاديث من ضعفها لكن لديك القدرة على استنباط الأحكام فتعتمد على قول زيد في التصحيح والتضعيف ثم تستخرج الحكم فهذا جائزٌ وَبَعْدُ قولاً واحداً ولا إشكال في مثل هذا من المسائل

الاجتهاد المركّب

فهذا ليس بمجتهد فيها وبالتالي لا يصح أن يفتي فيها وليس هو من أهل الاجتهاد أو من أهل العلم في هذه المسألة وإن كان مجتهداً في غيرها قد يكون مجتهداً في باب دون باب وفي مسألة دون مسألة

إذا لم يستطع الشخص أن يرجح في المسألة

المجتهد الذي ليس له معرفة أو علم في باب له أن يسأل غيره لكنه لا يعمل إلا باجتهاد نفسه ولا يفتي إلا باجتهاد نفسه قد يسأل غيره عن مذهبه من أجل معرفة الأقوال والمناقشة بالأدلة ونحو ذلك فهذا سؤاله لا يؤثر على ما نحن فيه

إذا لم يستطع
الشخص أن
يرجّح في المسألة

المجهول لا يجوز لنا أن نعتد على قوله لأنه تجهل عدالته ويجهل علمه ومن ثم لا بد أن يكون عدلاً ومن طبيعة العدل: ألا يتكلم في مسألة إلا إذا كان من أهلها إذا كان فقيهاً عنده تجزؤ في الاجتهاد يعرف باب الفرائض وأبواب المعاملات جاءه سائل وسأله في باب العبادات هذا الشخص المسئول عدلاً ثقة نقول: هذا المفروض وإلا لا يجوز أن يُسأل من ليس كذلك والعدل الثقة لا يمكن أن يتكلم في مسألة لم يتوصل فيها إلى الراجح من المرجوح من أقوال أهل العلم.

الناقل لا يلزمنا
الأخذ بنقله

إذا لم يكن في البلد فقيه فكان ينقل من أقوال المتقدمين فنقول: هذا ليس بمجتهد وإنما هو ناقل ينقل ما في الكتب وينقل الأقوال وبالتالي هذا الناقل لا يلزمنا الأخذ بنقله حتى يرد الدليل على وجوب الأخذ بما عنده لقول الله سبحانه: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43] ما قال: اسألوا من يحفظ وقائع العلماء وأقوالهم.

لكنه يثير عند الناس البحث ليعرفوا حكم الله في الوقائع وبالتالي يكون دافعاً للناس إلى سؤال العلماء إلا إذا كان الإنسان مضطراً ولا يجد فقيهاً يسأله حينئذ لا سبيل له إلا أن يسأل أولئك النقلة الذين ينقلون العلم مثل من كان في بركة وصحراء قاحلة لا يجد عارفاً يعرف الطرقات ويجد من يمكن أن يصيب لمعرفته بعض الدلائل والعلامات فلن يترك العمل بقوله وسيسير معه في موطن الضرورة وللضرورات أحكامها

هل يأتى أهل البلاد أو
أهل المنطقة إذا كانت
هذه المنطقة خالية من
المجتهدين؟

أولاً: لا يخلو زمان من فقيه مجتهد فكل الأزمنة لابد أن يوجد فيها فقهاء مجتهدون لقول النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق» ومن الحق أن يكونوا من أهل الاجتهاد لكن لو قدر أن بلداً من البلدان لا يوجد فيه فقيه مجتهد قال طائفة: يجب على أهله الهجرة وقال آخرون بأنهم يجب عليهم أن يستقدموا فقيهاً عالماً ولكن في عصرنا الحاضر بوجود وسائل التواصل والاتصال السهل الذي يقرب المسافات البعيدة فالبحث في مثل هذه المسائل يكون قليلاً فائدته وذلك لأن الناس قلّت حاجتهم لمثل هذه المسألة

يقول: هذا الفعل لا يجوز فهذا يُثبت مذهبه

بصريح كلامه

ما هو موطن
اتفاق

فعندما يمنع من شيء لوجود صفة معناه إذا انتفت تلك الصفة ارتفع المنع

بطريق المفهوم

طرق إثبات
مذاهب الأئمة

من فعله

فإذا رأينا يفعل فعلاً فإن هذا يدل على أنه يرى إباحته وهذا موطن خلاف

من القياس على
مذهبه

نجد أنه أفتى في مسألة بحكم ثم وجدنا مسألة مشابهة لها تماثلها في العلة فحينئذٍ نثبت أن للفقيه مذهباً وقولاً في تلك المسألة الأخرى

هل يجوز للعامي أن يأخذ
بفتوى الفقيه الميت

إذا سأله حال حياته فلا بأس أن يستمر على فتواه لأنه قد سأل والله تعالى يقول: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43] أما إذا كان قد مات قبل المسألة فطائفة كثيرة من أهل العلم يقولون: لا يجوز له أن يعتمد على فتواه إذا لم يعمل بها قبل وفاته لأنه لم يسأل ذلك العالم والله قال: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، فلا بد من سائل ومسئول